

## بيان حول الاوضاع الاخيرة في مصر والمنطقة

شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، بيروت في 27 آب/أغسطس 2013؛ يستمر المأزق السياسي في مصر والذي يعد فض اعتصامي رابعة والنهضة أحد حلقاته الأكثر عنفا. وبالرغم من حرص أطراف عديدة على حماية الدولة المصرية وضمان استمراريتها ودعم دورها، إلا أن جهودا لا تزال مطلوبة على مختلف الأصعدة بما في ذلك الصعيد الدولي، وذلك من أجل التوصل إلى حلول فعالة ودائمة تركز على احترام حقوق الإنسان يتم بمقتضاها استئناف المسار السياسي الانتقالي، والذي يتضمن اقرار دستور يعبر عن طموحات الشعب المصري بمختلف فئاته وانتماءاته، وتهيئة الأجواء والظروف الملائمة لتنظيم انتخابات نزيهة وديمقراطية لا يتم الطعن في نتائجها من أية جهة كانت، بما يكفل للمصريين والمصريين الحق في بناء مستقبلهم ومستقبل مؤسساتهم الممثلة لإرادتهم.

في هذا السياق تواصل شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية جهودها الهادفة إلى دعم الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والاستقرار في تواصل وثيق مع مساعي المجتمع المدني المصري والعربي، بعيدا عن التجاذبات السياسية أو تباين المواقف من الأحداث والأطراف وحجم المسؤوليات. وإذ تقدر الشبكة بأن ما حدث ليس وليد اللحظة أو الصدفة، وإنما جاء نتيجة تراكمات برزت بوضوح شديد على أثر الانتخابات الرئاسية، وزاد في تعقيدها أسلوب إدارة الرئيس المقال محمد مرسي وعمقتها ممارسات جماعة الإخوان المسلمين التي وسعت من دائرة خصومها وقللت من حلفائها.

وتدرك الشبكة أن المعالجة الأمنية التي اعتمدت خلفت تركة ثقيلة في الأرواح، واتسمت بانتهاكات لا يمكن قبولها أو تبريرها من زاوية حقوق الإنسان، ولا يمكن أن تشكل البديل عن المعالجة السياسية بعيدة المدى التي تبقى الجواب الأفضل والأقدر على استئناف المسار الانتقالي في أجواء إيجابية وفعالة من أجل التوصل إلى بناء نظام ديمقراطي ودولة مدنية عادلة. كما وتدرك الشبكة ان الإعلام يلعب دورا مركزيا في تأجيج العنف أو الحد منه في ظل هذه الاوضاع، ولذا فإن أحد مطالب المجتمع المدني هو العمل على ضمان حريات الرأي والتعبير مع تعزيز دور الإعلام المحلي والإقليمي على أن يكونا طرفا إيجابيا في وقف العنف وإقرار العدالة.

مصر اليوم مهددة في أمنها، في سلمها الاهلي وفي وحدتها الوطنية، وهو ما يفرض على الجميع داخل البلاد وخارجها توفير الدعم الضروري والعاجل للحيلولة دون الانزلاق في دوامة العنف وعدم الاستقرار الأمر الذي سيكون له أسوأ الأثر على مستقبل الشعب المصري وعلى المنطقة برمتها.

وهو ما ضاعف من انشغال شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، ودفعها إلى استنفار كل أعضائها وأصدقائها في العالم، وذلك بهدف التعاون في سبيل تقديم الدعم الضروري والسريع لهذا البلد الحيوي الذي يشكل العمود الفقري للعالم العربي التوافق الى الحرية والعدالة والديمقراطية.

من هذا المنطلق، يهم الشبكة أن تؤكد على أهمية توافق منظمات المجتمع المدني المصري والعربي على تشخيص مشترك لهذه الأزمة الخطيرة، وأن تستند في ذلك على بعض المسائل الأساسية التي لا يمكن التضحية بأي واحدة منها، وذلك حفاظا على المصداقية والنجاعة :

أولا : العمل على وقف العنف من كافة الأطراف وكشف الحقيقة وإنصاف الضحايا بما في ذلك المطالبة بإلحاح بتشكيل لجنة دولية مستقلة للتقصي، تجمع الشهادات وتعيد توثيق الأحداث، وتتعامل بموضوعية مع الوقائع بهدف التوصل إلى حقيقة ما جرى لتحديد المسؤوليات واللجوء إلى المؤسسات المحايدة.

ثانيا: التمسك بالمقاربة الحقوقية التي لا تميز بين الضحايا على أساس سياسي أو ديني أو غير ذلك من العوامل، وترتكز على احترام الذات البشرية، والمطالبة بتوفير مقومات المحاكمة العادلة للمتهمين والموقوفين. فالقيم الحقوقية هي أساس التماسك الاجتماعي الضروري لبناء دولة ديمقراطية، كما أنها المدخل الطبيعي لتقوية بنيان دولة الحق.

ثالثا: تجنب منطق الإقصاء مهما كانت درجات التحفظ والاختلاف مع الإسلاميين أو غيرهم. فالديمقراطية لا تسمح باستثناء أي من الفاعلين مهما كان وزنه، اللهم الا إذا استثنى نفسه وأعلن عن رفضه للديمقراطية.

رابعا : ضرورة التأكيد على أن ما تشهده مصر بالخصوص كان نتيجة طبيعية لدولة ضعيفة، ولسياسات اقتصادية واجتماعية ابتعدت عن أهداف الثورة، ولم تعمل على تغيير نموذج التنمية، فأعدت إنتاج الاختيارات والفوارق السابقة، مما أدى إلى تعميق حالات الاحتجاج والانقسام. فالانتقال المطلوب ليس فقط انتقالا سياسيا شكليا، وإنما هو أيضا انتقال اجتماعي عميق وبنوي. هذا الأمر لم يحصل في مصر أو في تونس وليبيا، ولم تدرك أهميته الأطراف الدولية التي حرصت بدورها على تعميق الأزمة بدفاعها عن اختيارات المرحلة السابقة.

خامسا: إن خطورة الاوضاع في مصر واحتمالات تنامي اعمال العنف فيها تتطلب تجنب المواقف التي تساهم في تأجيج الازمة وعدم الانحياز الى طرف ضد الاخر، كونه سيؤدي الى المزيد من التشنج والعنف. لذلك فان المواقف الدولية التي تدعم فريقا ضد الآخر لا تخدم مصالح الشعب المصري، والمطلوب من الشركاء الاوروبيين والاميركيين ان يعملوا على التهدئة من خلال دعوة طرفي الصراع الى وقف اعمال العنف، والدخول في حوار وطني تشارك فيه مختلف الاطراف بهدف التوصل الى صيغة سياسية تعالج الازمة وتخرج البلاد من دوامة العنف. وكذلك لا بد من إعادة التأكيد على ضرورة قيام الاتحاد الاوروبي بتنفيذ القرارات التي من شأنها تعزيز الأمن والسلام في منطقة المتوسط والنظر إلى شعوبها كشركاء وإعادة تفعيل المسارات التي تأسست من أجل دعم طموحات بلدان الجوار وشعوبها من أجل الديمقراطية والعدالة الاجتماعية

سادسا: بعد نجاح الثورات الشعبية في قلب رؤساء بعض الانظمة، كان ال بد من وضع الملف الاقتصادي والاجتماعي على رأس الأوليات في المرحلة الانتقالية كونها من القضايا الأساسية لتحقيق الانصاف والعدالة والمساواة، وهي مداخل هامة لمعالجة الازمات السياسية والمعضلات الاجتماعية. ان الحوار الوطني المنشود في المرحلة الانتقالية والذي يؤسس لبناء الدولة المدنية والديمقراطية يجب ان يعالج هذه المسائل ويتوجه نحو طبيعة الدولة القائمة والعمل على ضرورة تغييرها باتجاه دولة الحق والقانون والمؤسسات المدنية والعامه، الشفافة والنزيهة. ومن المفيد ان تبنى الشراكات الاقليمية والدولية على اساس هذه الخيارات والاوليات على ان يتم تضمينها في الدساتير المنشودة حرصا على احترامها والالتزام بتحقيقها.

سابعا: يجب طرح التحديات الاقتصادية والاجتماعية ذات الاولوية الوطنية والاقليمية مع الشركاء الاوروبيين والامريكان ومع المؤسسات الدولية المعنية، نظرا لكونها أمور تتعلق بطبيعة العلاقات الدولية والنظام العالمي القائم، وهي تتطلب تقييما معمقا للعلاقات الاقتصادية والتجارية وتعديل الخيارات الوطنية والاقليمية بناء على نتائجه. كل شركائنا في الجوار وعبر المحيط مدعوون الآن أكثر من اي وقت مضى الى اعادة النظر بطبيعة الدولة الوطنية ودورها، وفي الخيارات الاقتصادية والاوليات التنموية، على ان تبنى توجهاتهم وعلاقاتهم على اساس المصالح المشتركة. هذا علما بان جزءا كبيرا من الازمة الراهنة هو نتيجة التلكؤ في معالجة هذه الملفات الاقتصادية والاجتماعية، وان استمرار الازمة الراهنة سيفاقم منها ولن يؤدي الى العدالة والانصاف، وسيعزز الازمة الاقتصادية والاجتماعية ويزيد بالتالي من درجات الاقصاء والتهميش والبطالة والفقير.

\*شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية هي شبكة اقليمية مكونة من سبعة شبكات وطنية و23 منظمة غير حكومية تعمل في 12 دولة عربية [www.annd.org](http://www.annd.org). لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بزياد عبد الصمد على البريد الالكتروني [abdel.samad@annd.org](mailto:abdel.samad@annd.org).